وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of finance and accounting sciences

العنوان:

دور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي)

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين: هبة دشوشة – سناء جرار

لجنة المناقشة

الأستاذ: الهاشمي بن الواضح	(أستاذ محاضر أ – جامعة محمد بوضياف المسيلة)	رئيسا
الأستاذ: عنتر بوتيارة	(أستاذ محاضر أ – جامعة محمد بوضياف المسيلة)	مشرفا ومقررا
الأستاذ: أيمن زيد	(أستاذ محاضر أ – جامعة محمد بوضياف المسيلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of finance and accounting sciences

العنوان:

دور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي)

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين: هبة دشوشة – سناء جرار

لجنة المناقشة

الأستاذ: الهاشمي بن واضح	(أستاذ محاضر أ – جامعة محمد بوضياف المسيلة)	رئيسا
الأستاذ: عنتر بوتيارة	(أستاذ محاضر أ – جامعة محمد بوضياف المسيلة)	مشرفا ومقررا
الأستاذ: أيمن زيد	(أستاذ محاضر أ – جامعة محمد بوضياف المسيلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

ومن باب العرفان بالجميل وإعادة الفضل لأهله نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى دليلنا في هذا العمل الأستاذ "**بوتيارة عنتر**" والى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والمالية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل عمال المؤسسات الاقتصادية على حسن استقبالهم وعلى كل المعلومات التي قاموا بتقديمها لنا ولكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة

فجزى الله الجميع خير الجزاء.

إهداء

قال الله تعالى﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴾

صدق الله العظيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى القلب الرحيـم الذي رعانـــــــي والوجـــه الباســم الذي ربانـــي

إلى من هي لي في الحياة حياة

إلى التي غمرتني بالمحبة وأمطرتني بالدعوات

"أمي" الحبيبة

إلى من كان لي معلما ونعم الأولياء

إلى من ربيت في كنفه وعلمني العطاء

إلى من احمل اسمه بكل عز وافتخار

"أبي" الغالي

إلى اللذين سخرهم الله ليكونوا لنا متكآ وسندا

إلى من هم انس عمري ومخزن ذكرياتي

"إخوتي"

وإلى كل يد صافحتها يوما عن ظهر قلب...

هبة

إهداء

الحمد لله شكراً وشكراً لعائلتنا على الحب والدعم

(وأرفع درجاته إلى الجنة يارب العالمين)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا سهلة، بل كانت مليئة بالتحديات.

كان الطريق طويلاً والهدف واضحاً، بفضل الله أولاً ثم بدعمكم وتشجيعكم.

أهدي تخرجي إلى أجمل عائلة بكل الحب، فأنتم كنتم دائماً مصدر إلهامي وقوتي.

أدامكم الله لي سنداً، وستبقون في القلب مهما طال الزمن.

إلى أمي الغالية، لم تكن كلماتي قادرة على التعبير عن شكري وامتناني لما قدمته لي،

فهي كانت لي الملاذ في الشدائد والمصدر للأمل والتفاؤل.

أهديك نجاحي وكل ما أنجزت، لأنك كنت لي العون بعد الله.

إلى أبي العزيز، قدوتي ومثلي الأعلى، مهما كتبت لن أوفيك حقك، فقد علمتني الصبر والعزيمة.

كنت دائماً فخراً لي ومصدر دعمي. لك مني كل التقدير والمحبة.

إلى إخوتي وأختي، كنتم خير الأصدقاء، ودائماً ما كنتم تدفعونني للأمام.

شكراً لكم على كل لحظة دعم وتشجيع، على كل لحظة فرح وحزن، فقد كنتم دائماً السند.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد، وقدموا لي علماً نافعاً.

أهديكم هذا النجاح، فأنتم أصحاب الفضل الكبير بعد الله في هذا الإنجاز.

وأخيراً، إلى كل من ساهم ولو بكلمة، شكراً لكم، فأنتم جزء من هذا النجاح.

أسأل الله أن يوفقكم جميعاً لما يحب ويرضى،

وأن يجعل النجاح حليفكم دائماً.

سناء

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان دور التقييم المالي في تحسين وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذا دوره في ترشيد القرارات المالية، أين تم الاعتماد والتركيز على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعتمد على القوائم المالية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على أداة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من الأفراد في المؤسسات الاقتصادية بإقليم ولاية المسيلة، وتحليل البيانات المستخرجة منها.

توصلنا من خلال الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تولي أهمية بالغة لعملية التقييم المالي، وتقوم بهذه العملية على الأقل باستخدام النسب ومؤشرات التوازن المالي وتستخدم المخرجات في عملية اتخاذ القرارات المالية، وتحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي، الأداء، التحسين، الوضعية المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the role of financial evaluation in improving the financial position of Algerian economic institutions, as well as its role in rationalizing financial decisions. The study relied on and focused on financial ratios and financial balance indicators that are based on financial statements.

The descriptive-analytical approach was adopted, as well as the questionnaire tool that was distributed to a sample of individuals in economic institutions in M'Sila province, and the analysis of the data extracted from it.

The study concluded that Algerian economic institutions attach great importance to the financial evaluation process, and carry out this process at least using financial ratios and balance indicators and use the outputs in the financial decision-making process, and improve the financial position of these institutions.

Keywords: Financial evaluation, Performance, Improvement, Financial position, Financial balance indicators, Financial ratios.

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	**–**
إهداء	**–**
ملخص	**–**
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الملاحق	**IV**
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	**07**
المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته	**07**
المطلب الثاني: أهداف التقييم والعوامل المؤثرة فيه	**09**
المطلب الثالث: مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي	**12**
المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي	**16**
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	**16**
المطلب الثاني: مؤشرات النسب المالية	**19**
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والعلاقة بين المتغيرين	**28**
المطلب الأول: عرض دراسات السابقة العربية	**28**
المطلب الثاني: عرض دراسات السابقة الأجنبية	**31**
المطلب الثالث: الفجوة العلمية وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	**33**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني: العلاقة بين التقييم المالي وتحسين الوضعية المالية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة	
تمهيد	**37**

المبحث الأول: تقديم منهجية الدراسة	**38**
المطلب الأول: مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة	**38**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة	**38**
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان	**40**
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان	**47**
المطلب الأول: معلومات عامة	**47**
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة	**49**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها	**59**
خلاصة الفصل	**61**
الخاتمة العامة	**63**
المراجع	**66**
الملاحق	**–**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح حالات دراسة الميزانية	13
02	يوضح النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة	26
03	يوضح عملية توزيع الاستبيان	39
04	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول	42
05	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	43
06	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث	44
07	يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	44
08	يبين قيمة معامل Alpha Cronbach للمحور الأول	45
09	يبين قيمة معامل Alpha Cronbach للمحور الثاني	45
10	يبين قيمة معامل Alpha Cronbach للمحور الثالث	45
11	يبين توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات العامة	46
12	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	47
13	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	47
14	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	47
15	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	48
16	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	48
17	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص الأكاديمي	48
18	يوضح تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الأول	50
19	يوضح تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني	54
20	يوضح تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث	60

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة استبيان
02	مخرجات_SPSS

مقدمة

مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ مواقع هامة في السوق بتحسين وضعيتها التنافسية في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي والتطورات الاقتصادية السريعة في العالم، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ضمان استمرارها وبقائها في مجال نشاطها، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها، ويعد الجانب المالي سببا لنجاح أي مؤسسة، فالحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها، حيث يساهم الأداء المالي في المؤسسة بصورة إيجابية في تقديم المعلومات التي تساعد على تحسين وضعيتها واستمرارها.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة اقتصادية من أهم الطرق المستخدمة في الرقابة على الوظيفة المالية والتي تساعد في تقييم وترشيد مختلف قراراتها المالية والاقتصادية وحتى الإدارية منها، وهذا عن طريق استخدام مختلف أساليب التحليل المالي والتي تعتمد أساسا على تحليل أهم قوائمها المالية، ويتم ذلك اعتمادا على مجموعة من الوسائل والأدوات التقنية المختلفة، والتي تمكن من قياس مختلف المؤشرات المالية وتحديد الانحرافات ونقاط القوة والضعف واتخاذ مختلف الإجراءات لتصحيح هذه الانحرافات وإيجاد التناسق والتفاعل بين الموارد المتاحة والاستخدامات بشكل أمثل لتحقيق الجودة العالية في الإنتاج بأقل الجهود والتكاليف وكذا إيجاد الأساليب التمويلية المناسبة في حالة الاستثمارات الجديدة.

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفي بيئة خاصة بسبب محدودية الأسواق المالية فيها، وعدم تعدد الأدوات المالية المستخدمة فيها، ومحدودية طرق التمويل لهذه المؤسسات والسياسات العامة للدولة التي تتميز بعدم الثبات والاستقرار، وغيرها من المشاكل التي تؤثر على عملية التقييم.

إشكالية الدراسة:

اعتمادا على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لتبيان أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية وعلاقته في اتخاذ القرارات المالية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما أهمية تقييم الأداء المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

- ما مدى وعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية التقييم المالي؟
- ما هو واقع التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل تساعد عملية التقييم المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية التقييم المالي في تحسين أدائها المالي.
- تتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل محدود.
- تساعد عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات.

أهمية الدراسة:

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة وخاصة لدى الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، وتكمن أهمية هذا البحث في أن تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم الوسائل التي بموجبها تستطيع المؤسسة أن تحقق نموا وتطورا، لأنه يقوم على تحليل القوائم المالية ومنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومنه عونا لها على ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام مؤشرات مالية تحدد بدقة مستوى هذا الأداء.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص واقع تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- إبراز أهمية عملية التقييم المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- إبراز أهمية عملية التقييم المالي في اتخاذ القرار المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- العمل على وضع تصور لحل المشاكل التي يمكن أن تحلها عملية التقييم المالي.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لهذه الدراسة وهي:

أسباب ذاتية:

- الرغبة الذاتية في الدراسة والتعرف على نظام التقييم المالي داخل المؤسسة الاقتصادية باعتبار تواجهنا الدراسي؛

أسباب موضوعية:

- مقارنة الجانب النظري بما هو موجود على المستوى العملي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- الرغبة في معرفة واقع التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- توضيح مدى مساهمة التقييم المالي في تحسين وضعية المؤسسة واتخاذ القرار.

المنهج المستخدم وأدواته:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اتخاذ المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وسرد الدراسات السابقة، والأسلوب التحليلي في دراسة الحالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة، معتمدين على الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات، تم توزيعها على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بولاية المسيلة، وثم تحليل البيانات باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية: وزع الاستبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة.

الحدود الزمانية: وزع الاستبيان في شهر ماي 2024.

صعوبات الدراسة: عند إعداد هذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات التي أعاقت سيرورة البحث

- فيما يخص الجانب النظري، صعوبة وجود دراسات سابقة أجنبية؛
- فيما يخص الجانب التطبيقي، صعوبة إيجاد وصياغة الأسئلة في الاستبيان؛
- صعوبة في اختيار المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان عليها وكذا عدم تعاون البعض منها، وهذا ما أثر على عينة الدراسة التي كنا نطمح أن تكون أكبر مما عليه.

تقسيمات الدراسة:

وفقا أهداف الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين، منها فصل نظري عالجنا فيها هذا الموضوع من الناحية النظرية، بينما يتناول الفصل الثاني الدراسة التطبيقية والميدانية له، وفيما يلي سنتطرق إلى تفصيل هيكل البحث:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

في هذا الفصل تم التطرق إلى مفاهيم التقييم المالي واهم أهدافه والعوامل التي يمكن أن تؤثر على عملية التقييم المالي، كما تناولنا المراحل والمصادر التي يعتمد عليها وكذا بعض أساليب التحليل المالي المتمثلة في النسب والمؤشرات المالية التي تساعد المؤسسة في الكشف عن وضعيتها المالية ومعرفة الاختلالات لمعالجتها، وتناولنا مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي تلامس موضوعنا وبينا الفجوة العلمية التي عالجتها دراستنا.

- **الفصل الثاني:** العلاقة بين التقييم المالي وتحسين الوضعية المالية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة العلاقة بين التقييم المالي وتحسين الوضعية المالية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية المسيلة. تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين. تناول المبحث الأول تقديم منهجية الدراسة، حيث ناقشنا في المطلب الأول مجتمع وعينة الدراسة، مع توضيح كيفية اختيار العينة وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة. في المطلب الثاني، عرضنا الأدوات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات. أما المطلب الثالث، فقد تناولنا فيه طرق التحقق من صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة. أما المبحث الثاني، فقد ركز على التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان. في المطلب الأول، قدمنا المعلومات العامة حول العينة، مع تحليل البيانات الديموغرافية والمعلومات الأساسية. في المطلب الثاني، قمنا بتحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة، مما ساعدنا في تحديد الاتجاهات العامة والملاحظات الرئيسية. وأخيرًا، في المطلب الثالث، قمنا باختبار الفرضيات المحددة في الدراسة وتحليل النتائج المستخلصة منها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وهذا لأن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، حيث يكمن دور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحه بتوفير نظام متكامل من المعلومات الدقيقة والموثوق بها والأداء الفعلي للأنشطة، وذلك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف الموضوعة ومحاولة معالجة هذه الانحرافات، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي وهذا ما يضمن استمرارية وتحسن أداء المؤسسة.

وللإلمام بهذا الموضوع سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وهم:

- **المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي**
- **المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي**
- **المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والعلاقة بين المتغيرين**

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

إن أهم نقطة من أن ندرك الأداء هي أن نقوم بتقييمه إن كان جيدا أو سيئا أو غير ذلك، وسنقوم في هذا المطلب بعرض بعض المفاهيم لتقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وجب التطرق إلى بعض المفاهيم التي يمكن النظر إليها من عدة زوايا، وعليه سنتناول مضامينها ومحتوياتها:

1) مفهوم الأداء: يعتبر الأداء من المفاهيم الجوهرية والهامة بالنسبة للمؤسسة.

لغة: الأداء يقابل اللفظة اللاتينية Performer التي تعني إعطاء كلّية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية Performance والتي تعني تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، كما يعرف بأنه القيام بعمل يساعد المؤسسة على الاستمرارية والبقاء. **(كلاش و بهلول، 2021، صفحة 411)**

ويرتكز مفهوم الأداء على عنصرين هما الكفاءة والفعالية، فالكفاءة تتمثل في القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة ومن ثمة فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات، فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة، أما الفعالية فهي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، وهي بذلك معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المرجوة. **(المهدي و رياض، 2023، صفحة 72)**

وعليه نعرف الأداء انه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة تعكس مدى استغلال المؤسسة لجميع مواردها بغية تحقيق أهدافها.

2) مفهوم الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي من بين التقنيات التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لتشخيص وتقييم وضعيتها المالية ومقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع كما أن معظم المحللين الماليين يلجؤون إليه، لكونه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح كما يساهم أيضا في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة. ويعرف على أنه:

التعريف الأول: مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. **(رزازقة و برهي، 2019، صفحة 3)**

التعريف الثاني: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. **(امال، 2021، صفحة 638)**

مما سبق نستنتج بأن الأداء المالي يتحقق في حالة قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لمواردها المالية والمادية ومدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تكون حققت أهدافها المالية".

3) مفهوم تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء هي دراسة شاملة للمؤسسة، أو المشروع من عدة زوايا، والتي تساعدها على ترشيد قراراتها في المستقبل، تعددت التعاريف وتنوعت حول مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة كل حسب الزاوية التي ينظر منها، وتناولنا من بينها التعاريف الآتية:

التعريف الأول: هو تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة عادة تكون سنة، بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج، وتشخيص ما تبين من انحرافات أثناء التنفيذ، وتحديد المسؤوليات وتفادي أسبابها في المستقبل، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية.

التعريف الثاني: هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. **(المهدي و رياض، 2023، صفحة 72)**

التعريف الثالث: هو عملية تحليل وقياس الأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة. **(امال، 2021، صفحة 639)**

التعريف الرابع: هو العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرار للمؤسسة.

(غالم و بن خليف، 2021، صفحة 384)

ومما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه تحليل وقياس للنتائج المتوصل إليها أو المنتظر تحقيقها وهذا استنادا على معايير محددة خلال فترة زمنية محددة من أجل تشخيص أسباب الانحرافات والاختلالات لاتخاذ القرارات اللازمة بما يخدم جميع الأطراف.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالياتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، وبذلك يعد تقييم الأداء المالي:

(منصف و عميروش ، 2020، صفحة 187)

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة لكل أو جانب معين من أداء المؤسسة أو لأدائها إسهامها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك تتذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل؛
- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية عن تقييم والنجاح عن غيرها.

المطلب الثاني: أهداف التقييم والعوامل المؤثرة فيه

أولا: أهداف التقييم المالي

يكمن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية، وهذه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: **(خنفري و بورنيسة، 2017، صفحة 59)**

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة. فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم، التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو الأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛
- يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين؛

- تقنية تسمح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- يسمح الأداء المالي بتفادي الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء التوازن في التسيير عموما التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة. فالتقييم الأدائي يهدف أساسا إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه؛
- الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- تشخيص المجالات التي تكون في حاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية التقييم المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقل عليها أداء وظيفتها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم هذه العوامل نجد ما يلي: **(عوادي، 2019-2020، الصفحات 87-88)**

- **العوامل الداخلية:** تنقسم العوامل الداخلية للأداء المالي إلى ما يلي:

1) **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الاطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المالي المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات من المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات باتخاذ القرار.
2) **التكنولوجيا:** هي عبارة عن أساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهداف وذلك بسبب أن تكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي البد لها من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها المالي وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء المالي لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

3) **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سالمة الأداء المالي بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، والمعلومات لمتخذي القرارات للرسم صورة للأداء المالي والتعرف على مدى تطبيق الإداريين عطاء لمعايير الأداء المالي في تصرفهم في أموال المؤسسات.

4) **الحجم:** هو تصنيف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجمها، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي سلبا فقد يشكل عائقا للأداء المالي للمؤسسة حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها المالي أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد محللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وقد أجريت دارسات حول علاقة الحجم بأداء المالي للمؤسسة وبينت أن العالقة بين الحجم والأداء المالي عالقة طردية.

- **العوامل الخارجية:** وتتلخص العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي كالاتي:

1) **البيئة الاجتماعية والثقافية:** يتأثر الأداء المالي بهذه العوامل، وذلك ناتج عن الارتباط الوثيق بين المؤسسة والمجتمع، ويرجع هذا إلى العادات والتقاليد، العرف، النظر إلى مدى تقدير الأفراد للتعليم ورغباتهم في الحصول عليه، التدريب وأنواع برامج التعليم الفني والمهني المتوفرة في المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة.

2) **البيئة الاقتصادية:** إن للبيئة الاقتصادية التأثير المهم والمباشر على أداء المالي المؤسسة وذلك عن طريق الإطار العام للاقتصاد، وذلك أما بكبح نشاط المؤسسة أو تركها حرة، كذلك الاستقرار الاقتصادي يلعب دور كبير في التأثير على أداء المالي المؤسسة، أما من جانب، والسياسات التشريعية على نشاطها، ومدى وجودها، فهنا يكون التأثير على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة، لأن البنوك والأسواق المالية تعد المصدر الرئيسي في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية، وهذا ينعكس مباشرة على مردودية المؤسسة، ويؤثر على أدائها المالي.

3) **البيئة السياسية والقانونية:** تتأثر أي مؤسسة بالبيئة السياسية والقانونية مثل طبيعة النظام السياسي في البلد الذي تتواجد به هذه المؤسسة ومدى الاستقرار السياسي، مرونة القوانين والتشريعات السائدة، حيث يعتبر هذا العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة، وذلك بسهولة أو صعوبة التعاملات ومحيطها كالتعامل مع مصلحة الضرائب، والتعامل مع السجل التجاري وغيرها، كما يتأثر أداء المالي المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعالقات الدولية ونوعيتها.

المطلب الثالث: مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي

أولا: مراحل وخطوات تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي لا يتحقق هكذا دفعة واحدة وإنما يمر بمراحل أساسية لا يمكن تجاوزها، وإلا فلن تؤدي عملية التقييم إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها. وعليه فإن تقييم الأداء المالي يمر بأربع مراحل أساسية:

(امال، 2021، صفحة 639)

- الحصول على مجموعة الكشوف المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

ثانيا: مصادر تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة انطلاق ويشترط في المعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث فمنه من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية وكانت كالآتي:

1) المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات معلومات عامة عن الاقتصاد الوطني وأخرى عن القطاع الذي تنشط فيه.

(ديلمي و سالمي، 2021، صفحة 23)

- **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية كالتضخم والتدهور الاقتصادي...للخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

- **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من أحد الأطراف التالية:

تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها، واستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة.

2) المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

(عطى الله، 2012، الصفحات 41-43)

- **الميزانية:**

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء والميزانية لها دراسة قانونية وأخرى اقتصادية مالية والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): حالات دراسة الميزانية

القراءة الاقتصادية	الأصول= الاستعمالات	الخصوم = الموارد
القراءة القانونية	الأصول = الممتلكات (وجود حق الملكية)	الخصوم: مجموعة التزامات المؤسسة: الأموال الخاصة (التزامات نحو المساهمين) الديون (التزامات نحو الغير)

القراءة المالية	الأصـــول: مجموع الاســتثمارات التي هي بحوزة المؤسسة	الخصـــوم = الأموال الخاصـــة: ما للمؤسسة محاسبيا الديون: ما على المؤسسة

المصدر: عطى الله عبد الرحمان، 2013، ص41-42

- جدول حسابات النتائج:

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة. فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى وتقييم أدائها المال".

ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات:

1) الهامش الإجمالي: يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية، وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.

2) القيمة المضافة: ويعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية. ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين، فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة، وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة – (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)

3) نتيجة الاستغلال: وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه بالعلاقة:

نتيجة الاستغلال= القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال–(مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)

4) نتيجة خارج الاستغلال: وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

5) نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال. ولقد روعي في إعداد هذا الجدول مبدأين أساسين:

- الاستغلال العادي وغير العادي حسب المبدأ يجب التفريق بين مصاريف ونواتج نشاط الاستغلال العادي ومصاريف ونواتج النشاط الاستثنائي في إعداد الجدول.
- مقابلة كل عنصر إيراد بعنصر المصاريف المقابل له أي كل عنصر من الإيراد والعنصر المتسبب فيه من التكاليف.

- الملاحق:

هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة. وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح وفهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر. ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها. وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات المكممة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملائمة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة حيث يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى إلى تحقيقها، وهناك ثلاثة مؤشرات أساسية يستند عليها لإبراز مدى توازن المؤسسة.

انطلاقا من مبدأ قدرة المؤسسة على إحداث التوازن من خلال مقابلة سيولة الخصوم واستحقاقية الخصوم.

تعريف التوازن المالي: يمكن تعريف التوازنات المالية بانها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالاتها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها. **(بلغالي، 2017، صفحة 6)**

1- مؤشرات التوازن المالي:

تتمثل مؤشرات التوازن المالي التي يعتمد عليها المحلل المالي فيما يلي:

(مرابط و سليماني، 2022، الصفحات 41-43)

1-1 رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR:

هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل استخدامات دورة الاستغلال أكثر من سنة والموجهة للاستثمار والزيادة في الطاقة الإنتاجية. يعطى رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفق العالقة التالية:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي هامش الأمان الذي تتوفر عليه المؤسسة من النقدية، الموجه لتغطية الاحتياجات الطارئة المرتبطة بدورة الاستغلال بما يسمح بعدم وقوع المؤسسة في حالة نقص السيولة.

يمكن لرأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng) أن يأخذ الحالات التالية:

- **إذا كان FRng > 0**: فهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي الأصـول الثابتة أي الاسـتخدامات المرتبطة بدورة الاسـتغلال، بمعنى أن المؤسـسـة تتمتع بالسـيولة الكافية لتغطية مختلف احتياجاتها، أي وضـعية جيدة.
- **إذا كان FRng < 0**: فهذا مؤشر على عدم تمتع المؤسسة بالسيولة الكافية لتغطية احتياجاتها الطويلة الأجل بمصادر تمويل طويلة الأجل، بمعنى آخر وضعية غير جيدة كون المؤسسة تلجأ للديون القصيرة الأجل لتمويل احتياجات دورة الاستثمار وهو ما يتعارض مع مبدأ الملائمة.
- **إذا كان FRng = 0**: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق الديون قصيرة الأجل، فهذه الوضعية إلا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل.

يتكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي من الأنواع التالية:

1-2 رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

1-3 رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصـــة الموجه لتمويل جزء من الأصـــول المتداولة، بعد تمويل الأصـــول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

1-4 رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤســـســـة، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم الســـلبي لها، بل كموارد ضـرورية لتنشـيط عملية الاسـتغلال، فهو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الموجه لتمويل جزء من الأصـول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

أي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون الطويلة والقصيرة الأجل

2- احتياجات رأس المال العامل BFR:

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها لاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتها نتيجة فوارق زمنية بين مراحل دورة الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل (BFR) ويعطى بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول الغير ثابتة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينون خارج الاستغلال) – (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال)

يمكن احتياجات رأس المال العامل أن يأخذ الحالات التالية:

- **إذا كان BFR > 0:** إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).
- **إذا كان BFR < 0:** في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة أي أن المؤسسة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطريقة الإنتاجية أي وجود اختلال في الاستغلال للموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة اختلال).
- **إذا كان BFR=0:** موارد الدورة = احتياجات الدورة، تعبر هذه الحالة عن وجود تطابق كلي بين قيمة الأصول المتداولة وقيمة الديون القصيرة الأجل، غير أن المؤسسة تحتاج هنا إلى فائض في الأموال الدائمة لمواجهة الأخطار التي من المحتمل أن تتعرض لها مستقبلا.

3- الخزينة TR:

هي مجموع الأصول الجاهزة (النقدية) الموجودة تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال، ويعطى بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = قيم جاهزة – تسبيقات بنكية

يمكن للخزينة أن تأخذ الحالات التالية:

- **إذا كانت الخزينة < 0:** حالة توازن المؤسسة حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة.
- **إذا كانت الخزينة > 0:** حالة عدم التوازن، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان استمرارية النشاط.
- **إذا كانت الخزينة = 0:** المؤسسة حققت توازن مالي ثابت أو معدوم، أي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم أساليب التحليل ومن أكثرها شيوعا، مع العلم أن هناك فرق واضح بين التحليل المالي باستخدام النسب المالية والتحليل المالي لان الأخير هو اشمل من مجرد تحليل للقوائم المالية.

أولا: مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".

(تيطراوي و بلباي، 2022، صفحة 22)

1. النسب المالية المستخرجة من الميزانية وجدول حساب النتائج:

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي، كونها تسمح بإعطاء تفسير نتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وهناك عدة أنواع من النسب المالية، ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وهي: **(مرابط و سليماني، 2022، الصفحات 41-43)**

3- نسب السيولة:

تهدف إلى تحليل وتقييم الأصول والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ونذكر منها ما يلي:

3-1-1 نسبة السيولة العامة:

هي النسبة التي تدرس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل بسرعة ودون أي أعباء إضافية، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

عند مقارنة مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات الجارية يفترض أن المنشأة التي لديها مقدار أكبر من الأصول المتداولة تتمتع بسيولة جيدة وبالتالي مقدرة أكبر على السداد.

- **إذا كانت النسبة < 1:** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، أي قادرة على الدفع.
- **إذا كانت النسبة > 1:** معناه أن المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل

2-1-3 نسبة السيولة المختصرة:

تركز على الأصول سريعة التداول كالنقدية وغير النقدية، وتبين مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة)

في أغلب الأحيان هذه النسبة لا تتجاوز الواحد، ويستحسن أن يكون مجال هذه النسبة بين 0,3 و0,5 أي أن الديون قصيرة الأجل تكون ضعف القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

3-1-3 نسبة السيولة الحالية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى القيم غير الجاهزة وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها، حيث من الأفضل أن تكون هذه النسبة بين 0,25 و0,33.

4-نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ونذكر منها النسب التالية:

4-1 نسبة التمويل الدائم:

تشير إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، وتعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

- **إذا كانت النسبة = 1** : يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة.

- **إذا كانت النسبة < 1** : يعني هذا وجود رأس المال العامل الصافي موجب باعتبار الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية حتى تكون النسبة موجبة.
- **إذا كانت النسبة > 1** : هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمويل الأصول الثابتة وهي طريقة غير عقلانية.

4-2 نسبة التمويل الخاص:

تعبر عن مدى تغطية المؤسسة أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وتعطى وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- **إذا كانت النسبة = 1** : يعني أن قيمة الأصول الثابتة تساوي قيمة الأموال الخاصة، وهذا يعني أن رأس المال الخاص منعدم.
- **إذا كانت النسبة < 1** : يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى.

4-3 نسبة الاستقلالية المالية:

تعبر عن وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة أي درجة استقلاليتها، وتعطى وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

يفضل أن تكون هذه النسبة 0,5 أو أكثر وتستخدم من قبل المتعاملين الماليين للمؤسسة كالبنك حيث تعطي فكرة على مدى اعتماد التمويل الداخلي.

4-4 نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، أي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول مجموع الديون، وتكون وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

- **إذا كانت النسبة > 1** : فهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها من خلال بيع موجوداتها.
- **إذا كانت النسبة < 1** : فالعكس المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها، أي حقوق الغير غير مضمونة.

5- نسب النشاط:

تشير إلى مدى قدرة وكفاءة الشركة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق المبيعات، وتصمم هذه النسب عادة لتحديد إذا ما كان استثمار الشركة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة وتشمل النسب التالية:

5-1 معدل دوران الأصول:

يقيس هذا المؤشر كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات، إذا كانت معدلات عالية دلت على حسن استثمار بالأصول وهذا المؤشر أنواع تتمثل في:

5-1-1 معدل دوران مجموع الأصول:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام مجموع الأصول في توليد المبيعات، فليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنتها مع نسبة القطاع الذي ينتمي إليه، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تستخدم أقصى طاقة لها إذ أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر والعكس إذا كان معدل المؤسسة منخفض فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة وال ضرورة لها، تعطى وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول

5-1-2 معدل دوران الأصول الثابتة:

تبين هذه النسبة مدى استخدام الأصول الثابتة أقصى طاقة لها، فإذا كان هذا المعدل مرتفع فهذا يعني أن الأصول الحالية تعمل بكامل طاقتها، وبالتالي على المؤسسة توسعة استثماراتها، تعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / الأصول الثابتة

5-1-3 معدل دوران الأصول المتداولة:

يشير إلى مدى كفاءة المنشأة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، فإذا كان مرتفع دل على كفاءة المؤسسة والعكس صحيح، تعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات / الأصول المتداولة

5-2 مهلة تحصيل الزبائن وتسديد الموردين:

تشمل مجموعة المعدلات التالية:

5-2-1 متوسط فترة التحصيل: هي تلك المدة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليها من ديون، تحسب وفق العلاقة التالية:

متوسط فترة التحصيل = المدينون / معدل المبيعات اليومي

5-2-2 متوسط فترة التسديد:

تقيس المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون وتحسب وفق العلاقة التالية:

متوسط فترة التسديد = الدائنون / معدل المشتريات اليومية

5-3 معدل دوران المخزون:

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع أن تحقق أرباح كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسيه كبيرة يمكن الاستفادة منها، وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضائع المباعة / متوسط المخزونات

5-4 معدل فترة التخزين:

يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أم ار غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخالفه، تعطى بالعلاقة التالية:

معدل فترة التخزين = 360 يوم / معدل دوران المخزون

6-نسب المديونية:

هي تلك النسب التي تقيس درجة مديونية المشروع وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والمالكين) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المشروع على تسديد الالتزامات المالية التي يتحملها تجاه الغير، وكذلك تبين هذه النسب مدى مساهمة الأموال من مصادر خارج المشروع في تمويل 2 استثمارات المشروع، تشمل بعض النسب التالية:

6-1 نسبة الديون:

نسبة الديون = مجموع الديون / مجموع الأصول

6-2 نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / مجموع حقوق الملكية

6-3 نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

توضح هذه النسبة مدى التوازن بين الاقتراض وحقوق المالك في الهيكل المالي طويل الأجل للمؤسسة، وكلما انخفضت هذه النسبة أدى ذلك إلى انخفاض مخاطر منح القروض طويلة الأجل، تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = الديون طويلة الأجل / إجمالي حقوق الملكية

6-4 معدل تغطية الفوائد:

توضح هذه النسبة المدى الذي ينخفض فيه الربح دون أن تصبح المؤسسة غير قادرة على مواجهة أعباء الفائدة السنوية، غابا ما يطلب البنوك في عقود منح القروض للمؤسسات معدل تغطية الفوائد المتوقع لهذه المؤسسات باعتبار ذلك مؤشرا هاما إمكانية سداد القروض وأعبائها في مواعيد استحقاقها، تكون وفق العلاقة التالية:

معدل تغطية الفوائد = صافي أرباح النشاط الجاري قبل الفوائد والضرائب / إجمالي أعباء الفوائد

7-نسب الربحية:

تعتبر من أدوات التحليل الرامية إلى قياس الأداء المالي للمنشأة وقدرتها على تحقيق مبدأ الاستمرارية الذي تقوم عليه منظمات الأعمال، تهدف لتوضيح العالقة بين الربح والمبيعات من جهة، والعالقة بين الربح ورأس المال المستثمر من جهة ثانية. نذكر منها النسب التالية:

7-1 نسبة هامش الربح الإجمالي:

تقيس الربح قبل خصم المصروفات العمومية والإدارية والفوائد أي أنها تعكس كفاءة الإدارة في تعاملها مع عناصر المبيعات وتكلفتها، فزيادة هامش الربح الإجمالي راجع إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- زيادة أسعار المبيعات مع ثبات تكلفة المبيعات.
- تخفيض تكلفة المبيعات مع ثبات أسعار البيع.
- زيادة أسعار المبيعات وتخفيض تكلفتها.

يحسب وفق العالقة التالية:

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

7-2 نسبة هامش الربح الصافي:

هذه النسبة تعتبر مكملة للنسبة السابقة ولكنها توضح الأرباح المتبقية لمالك المشروع من كافة نشاطه، أي أنها تمثل مدى كفاءة المشروع في إدارة أصوله المختلفة، تعطى وفق العلاقة التالية:

هامش الربح الصافي = صافي الربح / المبيعات

7-3 نسبة العائد على إجمالي الأصول:

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، تعطى وفق العلاقة التالية:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

8 – نسب المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، والمردودية قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر، وتشمل النسبتين التاليتين:

8-1 نسبة مردودية النشاط:

تعبر عن حسن تسيير وكفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح، فهي تمثل العائد من عملية الاستغلال، وكلما ارتفعت كلما دلت أن مردودية المؤسسة جيدة، تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

8-2 نسبة المردودية المالية:

تفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من جذب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، تحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

9-النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة:

تسمح النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تقييم السياسة المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى تقييم جودة ربحيتها وسيولتها، كما تمكننا من تقييم التدفقات النقدية الحرة ومرونتها المالية، والجداول التالية توضح هذا:

الجدول رقم (02): النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة

النسب المالية	التعليق
نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي التشغيلي / فوائد الديون	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة.	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، وكلما كان مرتفع يدل على السيولة الجيدة.
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات من الأنشطة التمويلية / التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشرا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل المؤسسة.

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشـــغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	توضـــح هذه النســـبة عالقة التدفقات النقدية التشـــغيلية بإجمالي ممتلكات المؤسسة، وهو يبين نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعـات = صـــــافي التدفقات النقدية التشـــغيلية / المبيعات	توضــح هذه النســبة كفاءة ســياســة الائتمان المتبعة وقدرة المؤســســة على تحصيل حقوقها من الزبائن، كلما ارتفعت هذه النسبة كان في صالحها.

المصدر: سليماني وليد مرابط عامر هشام، 2022، ص61-62.

المبحث الثالث: عرض بعض الدراسات السابقة والعلاقة بين المتغيرين

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التقييم المالي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. ونود أن نشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2008 و2021، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

فيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيراً جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض بعض الدراسات السابقة باللغة العربية

1) دراسة عادل نايف خالد المطيري، (2015): جاءت الدراسة تحت عنوان: "**إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت والبالغ عددها 180 شركة، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المديرين الماليين في هذه الشركات وتكونت من (143) مستجيباً. وتوصلت الدراسة إلى وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع.

2) دراسة فهد راشد مسعود الهاجري، (2016): جاءت الدراسة تحت عنوان: "**أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت**"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والبالغ عددها ثلاث شركات هي (شركة زين، شركة فيفا، شركة أوردو)

باعتبارها عينة الدراسة وحسب البيانات المنشورة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من عام (2010 – 2014). باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي وبين الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لنسب ومؤشرات التحليل المالي المتمثلة ب (نسبة السيولة النقدية ونسبة النشاط ونسبة الهيكل التمويلي او الرفع المالي) على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات كما تبين ان التحليل المالي يعتبر أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة سواء من حيث التمويل الداخلي والخارجي أو التوسع في العمل وغيرها من القرارات الأخرى.

3) دراسة محمود عزت اللحام، (2016): جاءت الدراسة تحت عنوان: "**دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، بتصميم استبانة وزعت على الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في محافظة نابلس، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التحليل المالي ضروري جداً، وأن التحليل المالي يساهم في تنفيذ الخطط طويلة، وقصيرة المدى بدقة عالية.

4) دراسة حسن سليمان محمد أبو عودة، (2017): جاءت الدراسة تحت عنوان: "**مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)**"

هدفت الدراسة إلى قياس قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال جمع القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية عن الفترة (2011 –2015) وتطبيق التحليل المالي الراسي، والأفقي، والتحليل باستخدام النسب المالية على هذه القوائم، ودراسة أثر مُخرجات هذه النسب على متوسط سعر الإغلاق لسهم مجموعة الاتصالات الفلسطينية – كمؤشر على تحسُن نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء هذه الشركة، بتطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة عبر كلا من البرامج الإحصائية التالية SPSS وEviews وتوصلت النتائج إلى انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الإغلاق للسهم في السوق، أي أن استخدام هذه النسب يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين.

5) دراسة عمر بن دادة، (2017): جاءت الدراسة تحت عنوان: "**دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض**"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية المتمثلة أساسا في مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، والأدوات الحديثة المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، قصد إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بتقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم إسقاط ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على دراسة تطبيقية لمجمع رياض سطيف خلال مرحلتين من الدراسة، الأولى من سنة 1998 إلى غاية 2002، وهي المرحلة التي كان فيها المجمع عضو في بورصة الجزائر، والمرحلة الثانية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وهي المرحلة التي تلت خروج المجمع من بورصة الجزائر، وهذا لأخذ كامل المتغيرات التي يمكن أن تحدث بعين الاعتبار ضف إلى ذلك تنوع الهيكل المالي للمجمع الذي يساعد على إجراء الدراسة.

6) دراسة زبيدة سمرود، (2020): جاءت الدراسة تحت عنوان:" **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018)**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء وبعد التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بمختلف زواياه من خلال ماهية التحليل المالي القوائم المالية تقييم الأداء ومؤشراته ومن اجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة ثم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (رويبة) وتوصلت النتائج إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضي بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة ويساعد على تحسين أداء المؤسسة.

7) دراسة منير عوادي، (2020): جاءت الدراسة تحت عنوان: "**استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013 -2017)**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية اقتصاديا (مجمع صيدال). من اهم النتائج التي توصلت اليها بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وكذا الكشف عن اهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

8) دراسة عماد جودت نوري، (2021): جاءت الدراسة تحت عنوان: " **تأثير استخدام المؤشرات المالية الحَديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرار وفق معيار التَدقيق الدولي رقم (570)**"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية والقدرة على الاستمرار في نشاطها مستقبلاً، باستخدام الأدوات الإحصائية الحديثة منها المنهج الكمي التحليلي التمييزي الخطي مُتعدد المتغيرات (MAD) وبتحديد أنموذجي (Altman Z-score) و (Sherrord) والتي تم إسقاطها على القوائم المالية للوحدة، وكذا إبراز مسؤولية مراقب الحسابات وفقا لمعايير التدقيق الدولية باعتماده على المؤشرات المالية الحَديثة للتحليل المالي، والكشف عن المخاطر المالية المحتملة التي تؤدي إلى الفشل المالي والإفلاس، وكذلك تحديد أهمية التنبؤ به بالإضافة إلى إجراءات التدقيق الرئيسة المتبعة في التنبؤ بالمخاطر المالية ومدى التزام مراقب الحسابات بمسؤوليته وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570). لتحقيق أهدافها، وتوصلت النتائج إلى أن المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في التحليل تعتبر أداة تساعد مراقب الحسابات والمحللون الماليون لتقييم الأداء المالي ومعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل المنظور. كما يُمكن الاعتماد على المؤشرات المالية الحديثة للكَشف عن نُقاط القوة والضُعف والتنبؤات بالمخاطر المالية المستقبلية للوحدة الاقتصادية من خلال عملية تحليل، بما في ذلك اتخاذ القرار والإجراءات التصحيحية.

المطلب الثاني: عرض بعض دراسات باللغة الأجنبية.

1) دراسة Petrus Daniel Erasmus (2008): جاءت الدراسة تحت عنوان:

"Evaluating value based financial performance measures"

ترجمة عنوان الدراسة باللغة العربية: "**تقييم مقاييس الأداء المالي القائمة على القيمة**"

أهداف هذه الدراسة:

- تحديد العلاقة بين مقاييس الأداء المالية التقليدية وخلق القيمة للمساهمين.
- التحقيق في المقاييس القائمة على CFROI و CVA و EVA لتقييم علاقتهم بإيجاد قيمة المساهمين.
- تقييم محتوى المعلومات الإضافية للقيمة على أساس مقاييس أداء أعلى من الأداء المالي التقليدي.
- تنفيذ عدد من التعديلات على المقاييس القائمة على القيمة المقترحة وتقييم تأثير هذه التعديلات.

نتائج هذه الدراسة: تشير إلى أن المقاييس القائمة على القيمة ليست قادرة على أن يتفوق EBEI في معظم اختبارات محتوى المعلومات النسبية، علاوة على ذلك فان مقاييس EVA و CVA و CFROI ليست قادرة أيضا على التفوق في الأداء على قياس بسيط نسبيا يعتمد على القيمة Ri.

2) دراسة Brum Carla (2009): جاءت الدراسة تحت عنوان:

"Management for Deposit Taking Microfinance Institutions"

ترجمة عنوان الدراسة باللغة العربية: "**إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع**"

وتناولت هذه الدراسة أهمية الإدارة السليمة لأصول وخصوم مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة هذه المؤسسات في تقييم المخاطر المالية وإدارتها، وتوصلت إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تحتاج إلى أن تتسم بالواقعية في تنفيذها لنظام إدارة أصول وخصوم جيد، نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها ووإدارتها، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية.

3) دراسة Thomas Arkan (2015): جاءت الدراسة تحت عنوان:

"Detecting Financial Distress with the b-Sherrod Model: a Case Study"

ترجمة عنوان الدراسة باللغة العربية: "**الكشف عن الضائقة المالية باستخدام نموذج :b-Sherrod دراسة حالة**"

هدفت الدراسة إلى أهمية دراسة وتحليل المفاهيم المختلفة للضائقة المالية والفشل إلى جانب دورها وأهميتها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية. يعتبر التعثر وفشل الوحدة الاقتصادية من أهم الموضوعات التي درسها الأكاديميون والباحثون من حيث الآثار المحتملة التي قد تنجم عن ذلك على ثروة المساهم والدائنين والمجتمع. لذلك بدأ العديد من الباحثين في إيجاد طريقة للكشف والتنبؤ بالمخاطر المالية مثل التعثر والفشل للحفاظ على هدف بقاء واستمرارية الوحدات الاقتصادية قبل وقوع الكارثة، ركزت هذه الدراسة على استخدام أنموذج (SHERRORD) الذي يعتبر نموذجا متقدماً للكشف عن هذه الظاهرة من خلال اختبار قابلية تطبيق هذا الأنموذج على عينة من شركة لتبريد والتكيف الصناعية الكويتية في فترة ما بين (2004–2013). ومن النتائج المهمة التي ظهرت في هذه الدراسة:

- أظهر أنموذج (SHERRORD) القدرة الممتازة على الكشف والتنبؤ بالضائقة المالية والفشل قبل ثلاث سنوات من حدوث الظاهرة ويعطي تحذيراً حقيقياً مناسباً في الوقت المناسب مما يعكس أهمية قيمة المعلومات الواردة في هذا الأنموذج.

- تحتاج نماذج التنبؤ إلى أن تكون أكثر تفصيلاً من خلال النسب متعددة المتغيرات، يجب أن تأخذ النماذج التي تتعمق في تحليل الحسابات والتي تتغير بمرور الوقت في الاعتبار المؤشرات غير المالية بجانب المالية.

4) دراسة Chashmi and Fadaee (2016): جاءت الدراسة تحت عنوان:

"Impact of Financial performance and growthopportunitiers on succes or failure of companie sevidence from tehram stock exchange"

ترجمة عنوان الدراسة باللغة العربية: "**تأثير الأداء المالي وفرص النمو على النجاح أو فشل الشركات دليل من بورصة طهران**"

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير الأداء المالي وفرص النمو على الشركات نجاح أو فشل الشركات المدرجة في بورصة طهران الأهمية من هذه الدراسة تكمن في أنها تظهر للمديرين المستثمرين وصناع القرارات الآخرين أن هناك علاقة بين الأمور المالية ومقاييس الأداء والنجاح أو الفشل بحيث يعتمد على هذه النتائج ومن خلالها يمكنهم اتخاذ قرارات أكثر ملائمة.

النتائج في هذه الدراسة لم يتم ملاحظة العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ROT كمقياس للأداء المالي والنجاح أو الفشل، لذلك يجب على صانعي السياسة ملاحظة أن معدل العائد على حقوق الملكية ROT ليست معايير مناسبة لتحديد السياسة اللازمة.

5) دراسة Batchimeg Bayaraa (2017): جاءت الدراسة تحت عنوان:

"Financial performance déterminants of Organizations the case of mongolien companies"

ترجمة عنوان الدراسة باللغة العربية: "**محددات الأداء المالي للمنظمة حالة الشركات**"

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير الربحية والنمو والسيولة على هيكل ورأس المال على الأداء المالي من 6 قطاعات رئيسية في منغوليا وتقييم ما إذا كان هناك أي اختلاف متعلق بقطاعها. هذه الدراسة تحلل أداء الشركات من حيث الربحية وارتباطها بها مع محددات متعددة ل 100 شركة مساهمة منغولية مدرجة في الأسهم المنغولية في البورصة تظهر نتائج الانحدار أن roa له محددات أكثر من roe و ros.

المطب الثالث: الفجوة العلمية وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

أولا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

معظم الدراسات السابقة كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة النظر وتناولها لموضوع الأداء المالي والمؤشرات المالية التقليدية والحديثة، ومواضيع ذات علاقة بتقييم الأداء المالي وقدرة المؤسسة الاقتصادية على

الاستمرارية من عدة جوانب واختلفت في كمية المعلومات والجوانب الأخرى التي تم التطرق لها والتي تملك علاقة بموضوع الدراسة، واختلفت في طرق المعالجة ومجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت، وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة الإطار العام للدراسة والإطار النظري، كما تم الاستفادة منها في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية حيث تمت مقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات السابقة.

وما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات أنها تحاول إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ووعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتقييم المالي في الكشف عن مواطن القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي تحسين وضعيتها المالية وقدرتها على الاستمرارية ومجابهة المخاطر المحتملة، ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع دور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وشمول عينتها لـ 30 مؤسسة اقتصادية جزائرية، وخاصة في بيئة أعمال غير ملائمة، وتختلف كثيرا عن البيئات الاقتصادية للكثير من الدول.

ثانيا: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيراً من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بدور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة؛
- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة؛
- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في صياغة الفرضيات؛
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة أدوات الدراسة وفي إثراء الإطار النظري؛
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء نموذج الدراسة؛
- وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه حول تقييم الأداء المالي وما تضمنه، نستنتج أنه من أهم المواضيع وأحد أهم العمليات الإدارية والاستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية، وذلك لدور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الكفاءة والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة.

كما وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي العنصر الأساسي والخطوة الهامة في اتخاذ الإجراءات الصحيحة حيث يعمل على إيجاد كافة الانحرافات والنقائص بالمؤسسة، عند مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له وتقليص الفجوة بينهم.

حيث تتم عملية تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، لما لها من أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية وتحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وتصحيحها، وهكذا تحافظ المؤسسة على توازنها وحسن سيرورة عملها وتعمل على تحسين وضعيتها وتحقق هدفها الرئيسي وهو استمرارية والربح.

الفصل الثانـي:

العلاقة بين التقييم المالي وتحسين الوضعية المالية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

تمهيد:

بعد استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بدور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في الفصل الأول، أجرينا دراسة ميدانية بهدف استطلاع آراء ووجهات نظر الطاقم الإداري، وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وحتى نتمكن من تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة الميدانية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: تقديم منهجية الدراسة**
- **المبحث الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان**

المبحث الأول: تقديم منهجية الدراسة

إن الهدف من هذا المبحث هو دراسة دور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولذا من أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بإنجاز استبيان موجه للطاقم الإدارية والمسيرين، وقسمنا المحاور إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: عبارة عن أسئلة لمعرفة مدى وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي.

المحور الثاني: عبارة عن أسئلة لمعرفة عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

المحور الثالث: عبارة عن أسئلة لمعرفة نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة.

استخدمنا الاستبيان لتناول بعض الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، حيث تم جمع البيانات الأولية عبر الاستبيان كأداة رئيسية. تم ذلك من خلال تصميم نموذج يحتوي على مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى الأفراد للحصول على معلومات محددة.

تم تقييم مستوى الإجابة على كل فقرة في الاستبيان باستخدام مقياس ليكارث الخماسي، حيث تم توزيع البدائل بين (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

أولا: إعداد الاستبيان:

تمت عملية توزيع الاستبيان وفق الطريقة التقليدية حيث تم توزيعه على الطاقم الإداري والمسيرين للمؤسسات يدويا خلال شهر ماي 2024 والجدول الآتي يوضح عملية التوزيع المتعلقة بالاستبيان.

الجدول رقم :01 عملية توزيع الاستبيان

أسلوب توزيع الاستبيان	عدد المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان عليها	عدد المؤسسات التي استجابت لنا	عدد الاستبيانات الموزعة	الأساتذة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
التوزيعات	5	5	30	04	34	30

المصدر: من اعداد الطالبتين

فيما يخص المؤسسات التي تم توزيع الاستبيانات عليها فهي مؤسسات تتواجد بولاية المسيلة حيث ذهبنا لمؤسسة اقتصادية تجاوبت معنا حيث تم توزيع الاستبيان على إطارات هاته المؤسسة وقمنا باسترجاع نفس العدد المقدم.

ثانيا: محاور الاستبيان:

تم استخدام الاستبيان كأداة بحثية، واعتمدنا فيه على سلم لي كارت الخماسي كمقياس لتقييم الإجابات على عبارات الاستبيان. تم تصميم الاستبيان بشكل يضمن تحقيق الأهداف المحددة، وتم توزيع العبارات في الاستبيان تحت ثلاث محاور أساسيين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم :02 محاور الاستبيان مع عدد ونسبة عبارات كل محور

عدد المحاور	اسم المحور	أرقام العبارات	عدد العبارات
01	وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي.	**01-10**	**10**
02	عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة	**01-15**	**15**
03	نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة	**01-07**	**7**
المجموع			**32**

المصدر: من اعداد الطالبتين

بالإضافة إلى الثلاثة المحاور الرئيسية، قمنا أيضًا بتضمين محور يتعلق بالبيانات العامة للمستجيبين، والذي يتضمن (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة الخبرة).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V29)، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الاستدلالية. كما تم تمثيل البيانات بشكل بصري باستخدام الأشكال البيانية.

1- **التكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية:** لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

2- **المتوسط الحسابي:** وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول عبارات الاستبيان، والمتوسط الحسابي أيضا يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.

3- **الانحراف المعياري:** وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.

4- **اختبار الصدق والثبات:** وذلك بالاستعانة بمعامل ألفا كرو نباخ لقياس الثبات ومعامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق والاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان

يُعتبر المصداقية والثبات من أهم المسائل التي يُوليها الباحثون اهتمامًا كبيرًا، حيث تُؤثر بشكل كبير على مدى أهمية نتائج البحث وقدرتها على التعميم. ترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث وقدرتها على قياس الظاهرة المراد قياسها ودقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات. ولذا قبل طباعة أداة جمع البيانات في صورتها النهائية، ينبغي على الباحث أن يختبرها لتحديد نقاط الضعف وتصحيحها قبل استخدامها في استقصاء آراء المستجوبين.

تُجرى هذه الاختبارات للتأكد من صلاحية الأداة، حيث يمكن أن يتم اختبارها على عينة عشوائية من الأفراد، مع التأكد من ملاءمتها لخصائص مجتمع البحث. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة لا تُغني عن عرض الأداة على المشرف والخبراء المتخصصين في هذا المجال، للحصول على آراءهم. كما يُعتبر قياس الثبات أمرًا هامًا لضمان جودة استبيان الاستقصاء.

يُعتبر ضبط الاستبيان قبل تطبيقه على الفئة المستهدفة عملية هامة لضمان جودة البيانات، ولذا تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق محتواه، حيث تم عرضه على محكمين متخصصين في العلوم المحاسبية. قدم المحكمون آراءهم وملاحظاتهم حول الاستبيان، مركزين على مدى ملاءمة كل فقرة للمحور الذي تندرج تحته، ودقة وسلامة صياغة العبارات اللغوية لكل فقرة من الاستبيان، بالإضافة إلى اقتراحات لإضافة فقرات مهمة لقياس محاور الاستبيان.

أولا: صدق الاستبيان

وذلك من خلال دراسة صدق الاستبيان الداخلي وصدق الاتساق البنائي كما يلي:

1- صدق الاتساق الداخلي: يتم حساب الداخلي لعبارات الاستبيان على عينة الدراسة بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

أ) الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: والمتمثل في مدى وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي والجدول الموالي يوضح مدى اتساق هذه الأبعاد.

الجدول رقم (03): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	Pearson correlation	Sig	N
1	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد في فهم صحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.	0.580	0,0134	30
2	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على فهم مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.	0.631	0,0218	30
3	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على اجراء الرقابة المالية، وبالتالي تعديل وتصحيح الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد.	0.490	0,0572	30
4	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في تعزيز عوامل القوة ومواجهة عوامل الضعف في بيئة المؤسسة.	0.810	0,0137	30
5	تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي مستقبلا.	0.794	0,0015	30
6	تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي لإدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة.	0.692	0,0595	30
7	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حول نجاح الاستثمار من خلال توفير معلومات دقيقة.	0.341	0.0359	30
8	يمكن استخدام البيانات المالية لتحسين شفافية المؤسسة وجذب المزيد من الاستثمارات.	0522	0.0092	30
9	تعتبر أن متابعة الأداء المالي بانتظام يساعد في تحديد المشاكل المحتملة وتصحيحها.	0.533	0.0180	30
10	يمكن استخدام تقييم الأداء المالي لتحسين تخطيط وإدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية.	0.721	0.0192	30

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 29

من النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

عبارات البعد الأول المتعلقة بقياس وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي Sig (مستوى المعنوية) في كل قيمها هي اقل من مستوى معنوية 5 % باستثناء العبارة 03 والعبارة 06 والمقبولة عند مستوى معنوية 10 %.

معامل الارتباط الذي يقترب من 1 ويشير الى علاقة خطية قوية بين عبارات المحور الأول ودرجة الكلية للمحور.

ب) الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: يوضح عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية في المسيلة والجدول الموالي يوضح مدى اتساق هذه الأبعاد.

الجدول رقم (04): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	Pearson correlation	Sig	N
1	البيانات المالية هي أساس التقييم المالي، وهي توفر لمحة سريعة عن الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها في وقت محدد (بيان الدخل، بيان الميزانية، وبيان التدفق النقدي).	0,652	0,0422	**30**
2	فهم هذه البيانات المالية أمر بالغ الأهمية لإجراء تقييم مالي شامل، ومن خلال تحليل الأرقام والاتجاهات والعلاقات ضمن هذه البيانات، يمكن لمؤسستكم الحصول على نظرة ثاقبة حول أدائها المالي وموقعها.	0.457	0,0011	**30**
3	يعد تحليل الإيرادات والتكاليف عنصرا أساسيا في التقييم المالي، فهو يساعد مؤسستكم على فهم مصادر إيراداتها وهيكل التكلفة والربحية.	0.344	0,0062	**30**
4	تساعد نسب الربحية في تقييم قدرة مؤسستكم على تحقيق الأرباح وبرحيتها الإجمالية، وأنها توفر نظرة ثاقبة عن كفاءتها، واستراتيجية التسعير، وهيكل التكلفة.	0.772	0,0146	**30**
5	من خلال تحليل نسب الربحية، يمكن لمؤسستكم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ومقارنتها بمعايير الصناعة، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التسعير والتشغيل.	0.854	0,0055	**30**

6	تعد السيولة والملاءة المالية من الجوانب الحاسمة للتقييم المالي. وهي تقوم بتقييم قدرة مؤسستكم على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على التوالي.	0.445	0,0981	30
7	من خلال تقييم السيولة والملاءة المالية، يمكن لمؤسستكم ضمان استقرارها المالي، وإدارة التدفق النقدي بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض والاستثمار.	0.704	0,0281	30
8	توفر أنماط التدفق النقدي رؤى حول قدرة مؤسستكم على توليد النقد، وإدارة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، والوفاء بالتزاماتها المالية.	0.789	0,0122	30
9	من خلال فحص أنماط التدفق النقدي، يمكن لمؤسستكم تقييم استدامة عملياتها، وتحديد مشكلات التدفق النقدي المحتملة، واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مستنيرة.	0.699	0,0291	30
10	يعد عائد الاستثمار (ROI) مقياساً حاسماً لتقييم ربحية وكفاءة الاستثمارات لمؤسستكم، وهو يقيس العائد الناتج من الاستثمار بالنسبة إلى تكلفته.	0.334	0,0214	30
11	من خلال حساب عائد الاستثمار، يمكن لمؤسستكم تقييم فعالية استثماراتها، ومقارنة خيارات الاستثمار المختلفة، واتخاذ قرارات مستنيرة لتخصيص رأس المال.	0.750	0,0183	30
12	توفر النسب المالية نظرة ثاقبة لمختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة ووضعها، فهي تساعد في تقييم الربحية والسيولة والملاءة والكفاءة والمؤشرات الرئيسية الأخرى.	0.813	0,0550	30
13	من خلال تفسير النسب المالية، يمكن لمؤسستكم الحصول على فهم أعمق لصحتها المالية، وتحديد الاتجاهات، واتخاذ قرارات مستنيرة.	0.644	0,0816	30
14	تحليل SWOT هو أداة استراتيجية تستخدم لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى مؤسستكم.	0.626	0,0229	30
15	تحليل SWOT يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات الخارجية، التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها.	0.860	0.0400	30

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 29

من النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

عبارات البعد الثاني المتعلقة بقياس (عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية في المسيلة). Sig (مستوى المعنوية) في كل قيمها هي اقل من مستوى معنوية 5 % باستثناء العبارة 06 والعبارة 13 والمقبولة عند مستوى معنوية 10 %.

نلاحظ ان معاملات الارتباط بيرسون بين العبارات المحور والدرجة الكلية للمحور تشير الى علاقة قوية حيث ان معاملات الارتباط تقترب من 01 كما ان كل معاملات الارتباط ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ج) الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة والجدول الموالي يوضح مدى اتساق هذه الأبعاد.

الجدول رقم (04): يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارات	Pearson correlation	Sig	N
1	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في عملية التخطيط المستقبلي.	0.687	0,0322	**30**
2	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف نقاط الضعف والقوة بمؤسستكم.	0.786	0.0326	**30**
3	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق التوسعة أو إنشاء استثمار جديد	0.546	0,0061	**30**
4	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في إدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة.	0.587	0,0322	**30**
5	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف بعض المشكلات وتصحيحها في وقتها.	0.863	0,0740	**30**
6	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بالتمويل (اختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل).	0.665	0,0979	**30**
7	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بتوزيع الأرباح (ادارة الأرباح التي حققتها المؤسسة).	0.462	0,0162	**30**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 29

من النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

عبارات البعد الثالث المتعلقة بقياس (نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة). Sig (مستوى المعنوية) في كل قيمها هي اقل من مستوى معنوية 5% باستثناء العبارة 06 والعبارة 07 والمقبولة عند مستوى معنوية 10 %.

نلاحظ ان معاملات الارتباط بيرسون بين العبارات المحور والدرجة الكلية للمحور تشير الى علاقة قوية حيث ان معاملات الارتباط تقترب من 01 كما ان كل معاملات الارتباط ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

2- صدق الاتساق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول الهيا، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

الجدول رقم (05): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

الاستبيان محاور الاستبيان	Pearson correlation	Sig	N
المحور الأول: بقياس وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي	0.545	0,0192	**30**
المحور الثاني: عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية في المسيلة	0.562	0,040	**30**
المحور الثالث: نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة	0.462	0.0162	**30**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 29

التعليق على الجدول أعلاه:

من نتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن محاور وأبعاد الاستبيان المعد للإجابة عن إشكالية الدراسة تمتاز بالاتساق البنائي مع الدرجة الكلية لعبارات الاستبيان حيث أن علاقة الارتباط بيتهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة Sig (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة ومنه محاور وأبعاد الاستبيان صادقة ومستقلة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات الاستبيان

وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور وأبعاد استبيان الدراسة، وتم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال استخدام معامل ألفا كرو نباخ.

الجدول رقم (06) يبين قيمة معامل Alpha Cronbach للمحور الأول

المحور الأول: وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي.
0.849

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على نتائج SPSS V29

وكتعليق على الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرو نباخ يصل إلى 0.849 حيث يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على مؤسسات العينة عدة مرات.

الجدول رقم (07) يبين قيمة معامل Alpha Cronbach للمحور الثاني

المحور الثاني: عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة
0.745

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على نتائج SPSS V29

وكتعليق على الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرو نباخ يصل إلى، 0.745 حيث يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على مؤسسات العينة عدة مرات.

الجدول رقم (08) يبين قيمة معامل Alpha Cronbach للمحور الثالث

المحور الثالث: نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة
0.707

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على نتائج SPSS V29

وكتعليق على الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرو نباخ يصل إلى، 0.707 حيث يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على مؤسسات العينة عدة مرات.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان

يتضمن عرض وتفسير البيانات المجمعة بشكل مباشر من خلال الجداول، الرسوم البيانية، والنسب المئوية لتوفير صورة واضحة ومبسطة عن الأنماط والاتجاهات العامة للمعلومات التي تم جمعها. يهدف هذا التحليل إلى تسهيل فهم النتائج واتخاذ القرارات المبنية على البيانات.

المطلب الأول: المعلومات العامة

تمثلت المعلومات العامة حول البيانات الشخصية، الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي وكذا مدة الخبرة.

الجدول رقم (09) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	19	%63.03
أنثى	11	%36.7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (02)

نلاحظ من الجدول رقم (09) بأن 63.03% من أفراد العينة ذكور وهي النسبة الأعلى مقارنة بعدد الإناث التي بلغت نسبتهن 36.7% في هذه الدراسة.

الجدول رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 30 سنة	6	%20
ما بين 30-50 سنة	9	%30
من 50 سنة فما أكثر	15	%50
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (02)

تبين من الجدول رقم (10) أن 50% من أفراد العينة الذي تجاوزت أعمارهم 50 سنة وهي النسبة الأعلى؛ تليها فئة الأفراد تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة بنسبة 30% إما بنسبة 20% كما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم اقل من 30 سنة.

الجدول رقم (11) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	10	%33.3
ماستر	15	%50
أخرى	5	%16.7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (02)

يتبين من الجدول رقم (11) بأن 50% من أفراد العينة لديهم مستوى ماستر وهي النسبة الأعلى، تليها فئة الأفراد بمستوى ليسانس بنسبة 33.3% أما النسبة الأقل فتمثلت في حاملي شهادات أخرى بنسبة 16.7%.

الجدول رقم (12) توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير	6	%20
اداري	9	%30
رئيس مصلحة	11	%36.7
أستاذ	4	%13.3
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (02)

يتبين من الجدول رقم (12) بأن النسبة الأكبر من أفراد العينة تكون للإداري بنسبة 43.3% تليها عينة رئيس المصلحة بنسبة 40% ثم نسبة المدير بـ 10% أما النسبة الأقل فتمثلت في الأستاذ بنسبة 6.7%.

الجدول رقم (13) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 03 سنوات	6	%20
من 4 إلى أقل من 10سنة	8	%26.7
من 15 سنة فأكثر	16	%53.3
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (02)

يتبين من الجدول رقم (13) بأن 53.3% من أفراد العينة خبرتهم أكثر من 15 سنة وهي النسبة الأعلى. تليها فئة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين 4الى 10سنوات بنسبة 26.7% أما الأفراد الذين تقل خبرتهم عن3 سنوات بلغت 20 %وهي النسبة الأقل.

الجدول رقم (14) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	14	%46.7
مالية	10	%33.3
اخرى	6	%20
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (02)

يتبين من الجدول رقم (14) بأن 64.7% من أفراد العينة لديهم تخصص محاسبة وهي النسبة الأعلى، تليها فئة الأفراد تخصصهم مالية بنسبة 33.3% أما النسبة الأقل فتمثلت في تخصصات أخرى بنسبة 20%.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة

أولا يجب تحديد وإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان فانه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.

يجب تحديد طول خلايا مقياس لي كرت الخماسي (المدى العام) المستخدم في استبيان الدراسة ويتم حساب المدى كالتالي: (أعلى درجة في المقياس–أدنى درجة في المقياس) (5–1) =4 وللحصول على طول الخلية الصحيح نقوم بقسمة المدى العام على عدد درجات الموافقة وذلك على النحو التالي:

0.8=5/4 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى وهكذا مع كل درجات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لأجمالي أفراد العينة حيث:

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين 1–1.79 فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة منخفضة جدا.
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين 1.80–2.59 فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة منخفضة.
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين 2.60–3.39 فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة متوسطة.

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين 3.40-4.19 فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة عالية.
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين 4.20-5 فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة عالية جدا.

مجال المتوسط الحساب	مقياس لكرت	درجة الموافقة
من 01 إلى 1.79 درجة	غير موافق بشدة	منخفضة جدا
من 1.80 إلى 2.59 درجة	غير موافق	منخفضة
من 2.60 إلى 3.39 درجة	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى 4.19 درجة	موافق	عالية
من 4.20 إلى 5 درجة	موافق بشدة	عالية جدا

وترتب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين العبارتين فانه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

1) تحليل إجابات عينة الدراسة للمحور الأول: " وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي."

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15) تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الأول: وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف	الاتجاه
عبارة 1: تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد في فهم صحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.	3.40	0.698	**موافق**
عبارة 2: تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على فهم مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.	4.23	1.381	**موافق بشدة**
عبارة 3: تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على اجراء الرقابة المالية، وبالتالي تعديل وتصحيح الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد.	3.44	1.161	**موافق**

عبارة 4: تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في تعزيز عوامل القوة ومواجهة عوامل الضعف في بيئة المؤسسة.	3.41	0.718	**موافق**
عبارة 5: تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي مستقبلا.	2.60	1.048	**محايد**
عبارة 6: تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي لإدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة.	3.62	1.135	**موافق**
عبارة 7: تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حول نجاح الاستثمار من خلال توفير معلومات دقيقة.	3.46	0.802	**موافق**
عبارة 8: يمكن استخدام البيانات المالية لتحسين شفافية المؤسسة وجذب المزيد من الاستثمارات.	2.80	1.540	**محايد**
عبارة 9: تعتبر أن متابعة الأداء المالي بانتظام يساعد في تحديد المشاكل المحتملة وتصحيحها.	4.60	1.428	**موافق بشدة**
عبارة 10: يمكن استخدام تقييم الأداء المالي لتحسين تخطيط وإدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية.	3.66	0.958	**موافق**
المتوسط العام لفقرة أهمية التقييم المالي	**3.579**	**0.668**	**موافق**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01: "تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد في فهم صحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.40 وانحراف معياري 0.698 مما يعني أن أفراد العينة موافقون على أن تقييم الأداء المالي يساعد في فهم صحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على فهم مدى قدرتها على تحقيق أهدافها." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 1.381 وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في اجابتهم على العبارة رقم 02 أي أنهم يعتقدون أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على فهم مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03: "تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على إجراء الرقابة المالية، وبالتالي تعديل وتصحيح الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد." حيث ظهرت

إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.44 وانحراف معياري 1.161 مما يعني أن أفراد العينة موافقون على أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على إجراء الرقابة المالية، وبالتالي تعديل وتصحيح الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في تعزيز عوامل القوة ومواجهة عوامل الضعف في بيئة المؤسسة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.41 وانحراف معياري 0.718 مما يعني أن افراد العينة موافقون على أن تقييم الأداء المالي يساهم في تعزيز عوامل القوة ومواجهة عوامل الضعف في بيئة المؤسسة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي مستقبلا." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.6 وانحراف معياري 1.048 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 05.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 06: "تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي لإدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.62 وانحراف معياري 1.135 مما يعني أن افراد العينة موافقون على أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي لإدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 07: "تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حول نجاح الاستثمار من خلال توفير معلومات دقيقة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.46 وانحراف معياري 0.802 مما يعني أن افراد العينة موافقون على أن تقييم الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حول نجاح الاستثمار من خلال توفير معلومات دقيقة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 08: "يمكن استخدام البيانات المالية لتحسين شفافية المؤسسة وجذب المزيد من الاستثمارات حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.8 وانحراف معياري 1.54 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 08.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 09: "تعتبر أن متابعة الأداء المالي بانتظام يساعد في تحديد المشاكل المحتملة وتصحيحها." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.60 وانحراف معياري 1.428 وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في اجابتهم على العبارة رقم 09 اي أن متابعة الأداء المالي بانتظام يساعد في تحديد المشاكل المحتملة وتصحيحها.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 10: "يمكن استخدام تقييم الأداء المالي لتحسين تخطيط وإدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.66 وانحراف معياري 0.958 مما يعني أن افراد العينة موافقون على استخدام تقييم الأداء المالي لتحسين تخطيط وإدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية.

عموما فان المتوسط الحسابي للفقرة ككل بلغ 3.579 وهو يقابل الاتجاه الموافق مما يعني ان افراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذه الفقرة بانحراف معياري قدره 0.668.

2) تحليل إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني: " عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة".

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني "عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة".

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف	الاتجاه
عبارة 1: البيانات المالية هي أساس التقييم المالي، وهي توفر لمحة سريعة عن الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها في وقت محدد (بيان الدخل، بيان الميزانية، وبيان التدفق النقدي)	**4.82**	**0.490**	**موافق بشدة**
عبارة 2: فهم هذه البيانات المالية أمر بالغ الأهمية لإجراء تقييم مالي شامل، ومن خلال تحليل الأرقام والاتجاهات والعلاقات ضمن هذه البيانات، يمكن لمؤسستكم الحصول على نظرة ثاقبة حول أدائها المالي وموقعها.	**4.70**	**0.417**	**موافق بشدة**
عبارة 3: يعد تحليل الإيرادات والتكاليف عنصرا أساسيا في التقييم المالي، فهو يساعد مؤسستكم على فهم مصادر إيراداتها وهيكل التكلفة والربحية.	**3.76**	**0.286**	**موافق**
عبارة 4: تساعد نسب الربحية في تقييم قدرة مؤسستكم على تحقيق الأرباح وبرحيتها الإجمالية، وأنها توفر نظرة ثاقبة عن كفاءتها، واستراتيجية التسعير، وهيكل التكلفة.	**2.90**	**0.122**	**محايد**
عبارة 5: من خلال تحليل نسب الربحية، يمكن لمؤسستكم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ومقارنتها بمعايير الصناعة، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التسعير والتشغيل.	**3.90**	**0.298**	**موافق**

عبارة 6: تعد السيولة والملاءة المالية من الجوانب الحاسمة للتقييم المالي. وهي تقوم بتقييم قدرة مؤسستكم على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على التوالي.	**3.96**	**0.345**	**موافق**
عبارة 7: من خلال تقييم السيولة والملاءة المالية، يمكن لمؤسستكم ضمان استقرارها المالي، وإدارة التدفق النقدي بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض والاستثمار.	**2.80**	**0.214**	**محايد**
عبارة 8: توفر أنماط التدفق النقدي رؤى حول قدرة مؤسستكم على توليد النقد، وإدارة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، والوفاء بالتزاماتها المالية.	**4.76**	**0.478**	**موافق بشدة**
عبارة 9: من خلال فحص أنماط التدفق النقدي، يمكن لمؤسستكم تقييم استدامة عملياتها، وتحديد مشكلات التدفق النقدي المحتملة، واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مستنيرة	**3.90**	**0,289**	**موافق**
عبارة 10: يعد عائد الاستثمار (ROI) مقياساً حاسماً لتقييم ربحية وكفاءة الاستثمارات لمؤسستكم، وهو يقيس العائد الناتج من الاستثمار بالنسبة إلى تكلفته.	**3.26**	**0.342**	**محايد**
عبارة 11: من خلال حساب عائد الاستثمار، يمكن لمؤسستكم تقييم فعالية استثماراتها، ومقارنة خيارات الاستثمار المختلفة، واتخاذ قرارات مستنيرة لتخصيص رأس المال.	**3.86**	**0.391**	**موافق**
عبارة 12: توفر النسب المالية نظرة ثاقبة لمختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة ووضعها، فهي تساعد في تقييم الربحية والسيولة والملاءة والكفاءة والمؤشرات الرئيسية الأخرى.	**3.53**	**0.345**	**موافق**
عبارة 13: من خلال تفسير النسب المالية، يمكن لمؤسستكم الحصول على فهم أعمق لصحتها المالية، وتحديد الاتجاهات، واتخاذ قرارات مستنيرة.	**4.10**	**1,168**	**موافق**
عبارة 14: تحليل SWOT هو أداة استراتيجية تستخدم لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى مؤسستكم.	**2.36**	**0.778**	**محايد**
عبارة 15: تحليلSWOT يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات	**2.46**	**0,651**	**موافق**

الخارجية، التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها.			
المتوسط العام لفقرة عملية التقييم المالي	**3.579**	**0.668**	**موافق**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01: "البيانات المالية هي أساس التقييم المالي، وهي توفر لمحة سريعة عن الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها في وقت محدد (بيان الدخل، بيان الميزانية، وبيان التدفق النقدي)." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.82 وانحراف معياري 0.490 وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في اجابتهم على العبارة رقم 01 أي أن البيانات المالية هي أساس التقييم المالي.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "فهم هذه البيانات المالية أمر بالغ الأهمية لإجراء تقييم مالي شامل، ومن خلال تحليل الأرقام والاتجاهات والعلاقات ضمن هذه البيانات، يمكن لمؤسستكم الحصول على نظرة ثاقبة حول أدائها المالي وموقعها." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.70 وانحراف معياري 0.417 وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في اجابتهم على العبارة رقم 02 أي أن فهم البيانات المالية أمر بالغ الأهمية لإجراء تقييم مالي شامل.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03: "يعد تحليل الإيرادات والتكاليف عنصرا أساسيا في التقييم المالي، فهو يساعد مؤسستكم على فهم مصادر إيراداتها وهيكل التكلفة والربحية." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.76 وانحراف معياري 0.286 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 03.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "تساعد نسب الربحية في تقييم قدرة مؤسستكم على تحقيق الأرباح وربحها الإجمالية، وأنها توفر نظرة ثاقبة عن كفاءتها، واستراتيجية التسعير، وهيكل التكلفة."

حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.90 وانحراف معياري 0.122 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 04.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "من خلال تحليل نسب الربحية، يمكن لمؤسستكم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ومقارنتها بمعايير الصناعة، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التسعير والتشغيل." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي3.90 وانحراف معياري 0.298 مما يعني أن افراد العينة

موافقون على ان تحليل نسب الربحية، يمكن لمؤسستهم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ومقارنتها بمعايير الصناعة، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التسعير والتشغيل.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 06: "تعد السيولة والملاءة المالية من الجوانب الحاسمة للتقييم المالي. وهي تقوم بتقييم قدرة مؤسستكم على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على التوالي." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري 1.345 مما يعني أن افراد العينة موافقون على ان السيولة والملاءة المالية تعد من الجوانب الحاسمة للتقييم المالي.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 07: "من خلال تقييم السيولة والملاءة المالية، يمكن لمؤسستكم ضمان استقرارها المالي، وإدارة التدفق النقدي بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض والاستثمار." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.80 وانحراف معياري 0.214 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 07.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 08: "توفر أنماط التدفق النقدي رؤى حول قدرة مؤسستكم على توليد النقد، وإدارة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، والوفاء بالتزاماتها المالية." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.76 وانحراف معياري 0.478 وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في اجابتهم على العبارة رقم 08 لأي أن أنماط التدفق النقدي توفر رؤى حول قدرة مؤسستكم على توليد النقد، وإدارة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، والوفاء بالتزاماتها المالية.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 09: "من خلال فحص أنماط التدفق النقدي، يمكن لمؤسستكم تقييم استدامة عملياتها، وتحديد مشكلات التدفق النقدي المحتملة، واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مستنيرة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.289 مما يعني أن أفراد العينة موافقون على فحص أنماط التدفق النقدي، يمكن لمؤسستهم تقييم استدامة عملياتها، وتحديد مشكلات التدفق النقدي المحتملة، واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مستنيرة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 10: "يعد عائد الاستثمار (ROI) مقياساً حاسماً لتقييم ربحية وكفاءة الاستثمارات لمؤسستكم، وهو يقيس العائد الناتج من الاستثمار بالنسبة إلى تكلفته." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.26 وانحراف معياري 0.342 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 10.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 11: "من خلال حساب عائد الاستثمار، يمكن لمؤسستكم تقييم فعالية استثماراتها، ومقارنة خيارات الاستثمار المختلفة، واتخاذ قرارات مستنيرة لتخصيص رأس

المال." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.86 وانحراف معياري 0.391 مما يعني أن افراد العينة موافقون على حساب عائد الاستثمار، يمكن لمؤسستهم تقييم فعالية استثماراتها، ومقارنة خيارات الاستثمار المختلفة، واتخاذ قرارات مستنيرة لتخصيص رأس المال.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 12: "توفر النسب المالية نظرة ثاقبة لمختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة ووضعها، فهي تساعد في تقييم الربحية والسيولة والملاءة والكفاءة والمؤشرات الرئيسية الأخرى." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.53 وانحراف معياري 0.345 مما يعني أن افراد العينة موافقون على النسب المالية توفر نظرة ثاقبة لمختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة ووضعها، فهي تساعد في تقييم الربحية والسيولة والملاءة والكفاءة والمؤشرات الرئيسية الأخرى.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 13: "من خلال تفسير النسب المالية، يمكن لمؤسستكم الحصول على فهم أعمق لصحتها المالية، وتحديد الاتجاهات، واتخاذ قرارات مستنيرة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.168 مما يعني أن أفراد العينة موافقون على انه يمكن للمؤسسة الحصول على فهم أعمق لصحتها المالية، وتحديد الاتجاهات، واتخاذ قرارات مستنيرة من خلال تفسير النسب المالية.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 14: "تحليل SWOT هو أداة استراتيجية تستخدم لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى مؤسستكم." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.36 وانحراف معياري 0.778 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم14.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 15: "تحليل SWOT يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات الخارجية، التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.46 وانحراف معياري 0.651 مما يعني أن افراد العينة موافقون على ان تحليل SWOT يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات الخارجية.

عموما فان المتوسط الحسابي للفقرة ككل بلغ 3.579 وهو يقابل الاتجاه الموافق مما يعني ان افراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذه الفقرة بانحراف معياري قدره 0.668.

تحليل إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث: "نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة."

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث "نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة."

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف	الاتجاه
عبارة 1: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في عملية التخطيط المستقبلي.	**3.80**	**0.474**	**موافق**
عبارة 2: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف نقاط الضعف والقوة بمؤسستكم.	**3.55**	**0.339**	**موافق**
عبارة 3: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق التوسعة أو إنشاء استثمار جديد.	**2.72**	**0.407**	**محايد**
عبارة 4: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في إدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة.	**1.84**	**0.374**	**غير موافق**
عبارة 5: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف بعض المشكلات وتصحيحها في وقتها.	**3.00**	**0.320**	**موافق**
عبارة 6: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بالتمويل (اختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل).	**4.63**	**1.629**	**موافق بشدة**
عبارة 7: استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بتوزيع الأرباح (ادارة الأرباح التي حققتها المؤسسة).	**2.56**	**0.971**	**غير موافق بشدة**
المتوسط العام لفقرة اتخاذ القرارات المالية	**3.470**	**0.650**	**موافق**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم01: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في عملية التخطيط المستقبلي." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.8 وانحراف معياري 0.474 واتجاه أفراد العينة موافقون في اجابتهم على العبارة رقم 01.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم02: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف نقاط الضعف والقوة بمؤسستكم." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.55 وانحراف معياري 0.339 واتجاه أفراد العينة موافقون في اجابتهم على العبارة رقم 02.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم03: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق التوسعة أو إنشاء استثمار جديد." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.72 وانحراف معياري 0.407 واتجاه أفراد العينة محايدون في اجابتهم على العبارة رقم 03.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في إدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 1.84 وانحراف معياري 0.374 مما يعني أن افراد العينة غير موافقون على استخدام نتائج عملية التقييم المالي في إدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف بعض المشكلات وتصحيحها في وقتها." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.00 وانحراف معياري 0.320 واتجاه أفراد العينة موافقون في اجابتهم على العبارة رقم 05.

وان تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم06: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بالتمويل (اختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل)." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.63 وانحراف معياري 1.629 وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في اجابتهم على العبارة رقم 06 لأي أن استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بالتمويل (اختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل).

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم07: "استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بتوزيع الأرباح (إدارة الأرباح التي حققتها المؤسسة)." حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 2.56 وانحراف معياري 0.971 واتجاه أفراد العينة غير موافقون بشدة في اجابتهم على العبارة رقم 07.

عموما فان المتوسط الحسابي للفقرة ككل بلغ 3.470 وهو يقابل الاتجاه الموافق مما يعني ان افراد عينة الدراسة متفقون مع عبارات هذه الفقرة بانحراف معياري قدره 0.650.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها

– **اختبار الفرضية الأولى (المحور الأول):** والتي تنص على "تعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية التقييم المالي."

تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الاستبيان في الجانب التطبيقي حيث تبين أن المؤسسات محل الدراسة تعي بأهمية تقييم الأداء المالي في فحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالياتها.

– **اختبار الفرضية الثانية (المحور الثاني):** والتي تنص على "تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم عن طريق مؤشرات ونسب التحليل المالي."

تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الاستبيان في الجانب التطبيقي حيث تبين أن المؤسسات محل الدراسة تركز في عملية تقييم أدائها المالي على استخدام المؤشرات ونسب التحليل المالي.

– **اختبار الفرضية الثالثة (المحور الثالث):** والتي تنص على" تساعد عملية التقييم المالي على اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و تحسين الوضعية المالية للمؤسسات."

تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الاستبيان في الجانب التطبيقي حيث تبين أن المؤسسات محل الدراسة تسعى إلى تحسين وضعيتها المالية بناءً على التغذية العكسية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في: "أهمية تقييم الأداء المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية. تضمن هذا الفصل مبحثين؛ تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم منهجية الدراسة، بينما كان المبحث الثاني مخصصًا لاختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

وفي الختام، توصلنا إلى أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تولي اهتمامًا كبيرًا بتقييم الأداء المالي، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة من خلال تحسين الوضعية المالية، مثل الوصول إلى اتخاذ القرارات الصائبة واختيار الوسائل الأنسب، بالإضافة إلى الكشف عن مواطن الضعف وتلافيها.

باختصار، يعتبر تقييم الأداء المالي أداة حيوية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما يساهم في تعزيز استدامتها ونموها.

خاتمة

خاتمة:

إن دور التقييم المالي يعتبر أساسياً في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث يساهم بشكل فعّال في فهم الأداء المالي الحالي وتنبؤات المستقبل وفي اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية. ويعتبر من أهم الوظائف الإدارية التي تقوم بها المؤسسة. من خلال هذا البحث اتضح أن التقييم المالي يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات ذات العائد الأعلى. كما يساهم في تحديد النقاط الضعيفة في الهيكل المالي وتطوير استراتيجيات لتعزيزها.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية في ولاية المسيلة قد بدأت تدرك بشكل متزايد أهمية التقييم المالي كجزء من ممارساتها الإدارية اليومية. هذا الوعي المتزايد يعكس فهماً أعمق لدور التقييم المالي في تحسين الأداء المالي العام للمؤسسة.
- بينت النتائج أن التقييم المالي يساهم بشكل كبير في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة. إذ يساعد في تقديم بيانات دقيقة وشاملة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من كفاءة العمليات المالية.
- أظهرت التحليلات أن المؤسسات التي تعتمد على التقييم المالي كجزء من استراتيجيتها المالية تتمتع بمستوى أعلى من الاستقرار المالي. حيث يساعد التقييم المالي في الكشف عن نقاط الضعف المالية والتعامل معها بفعالية قبل أن تتفاقم.
- أكدت الدراسة أن المؤسسات التي تطبق التقييم المالي بانتظام تشهد تحسناً ملحوظاً في أدائها المالي. حيث يمكنها تحقيق نتائج مالية أفضل من خلال التخطيط المالي الدقيق وإدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة.

الاقتراحات:

بناءً على نتائج الدراسة وما تم تناوله في الفصل النظري، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية:

- إعطاء الأهمية البالغة لتقييم الأداء المالي، إذ يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم؛
- العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية عند تقييم الأداء المالي لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن الوضع المالي للمؤسسات
- يجب اعتبار تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة إجراء تسييري يجب القيام به بصفة دورية الأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها.

- العمل على تحسين سيولة المؤسسة، من خلال الاحتفاظ بمستوى مقبول منها لمواجهة الالتزامات المالية التي عليها مع العمل على استثمار الفائض منها لتحقيق الربحية؛
- من الضروري أن تقوم المؤسسات بتطوير أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تطبيق نظم تساهم في تحقيق أداء متميز وتعزيز المركز المالي وديمومة النجاح في بيئة الأعمال المتغيرة.
- يجب على المؤسسات أن تقوم باستمرار بتقييم أدائها المالي للوقوف على مختلف الاختلالات التي قد تتعرض لها.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير نأمل أن نكون ذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى تهدف إلى إعادة دراسات أخرى على المؤسسات، ولهذا على الباحثين توجيه دراستهم على:

- دور التقييم المالي في تحسين أداء الشركات الناشئة.
- معوقات تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- دور التقييم المالي في إدارة الأزمات المالية.

المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الأطروحات والرسائل:

1) إسماعيل تيطراوي، ويوسف بلباي، **التقييم المالي والتجاري للمؤسسة–دراسة حالة المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة بناء B.C.N.E.R.I بالمسيلة**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022.

2) بشرى ديلمي، وندى سالمي، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة "بريماتك" المسيلة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021

3) حسن سليمان محمد أبو عودة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بِكُلِيةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ، بِغَزة، 2017.

4) حمزة بن خليفة، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

5) عادل نايف خالد المطيري، **إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، الكويت، 2015.

6) عامر مرابط، ووليد سليماني، **تحليل القوائم المالية ودوره في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة–دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تيموشنت**، مذكرة متطلبات نيل ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.

7) عبد الرحمان عطى الله، **تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية–دراسة حالة مجمع عبيدي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012.

8) عماد جودت نوري، **تأثير استخدام المؤشرات المالية الحَديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرار وفق معيار التَدقيق الدولي رقم (570)**، رسالة ماجستير، نيقوسيا،2021.

9) عمر بن دادة، **دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض سطيف**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، 2017.

10) فهد راشد مسعود الهاجري، **أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة البيت، 2016.

11) منير عوادي، **استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013 –2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020.

12) هاجر رزازقة، وهشام برهي، **تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي–دراسة حالة البنك الجزائري بنك التنمية المحلية– BDL تقرت 306 لفترة 2015–2017**، مذكرة متطلبات ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

المقالات والمداخلات:

1) أمال سحنون، **دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة الحضنة حليب**، العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2021

2) خيضر خنفري، ومريم بورنيسة، **دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 27، 2017.

3) زبيدة سمرود، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017– 2018**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 60، العدد 63، 2020.

4) كمال غالم، وطارق بن خليف، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج بطاقة الأداء المتوازن–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، معاليم المعرفة، المجلد 07، العدد 01، 2021.

5) محمود عزت اللحام، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، العدد 49، 2016.

6) مريم كلاش، ونور الدين بهلول، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، 2021.

7) منصف شرفي، وعميروش بوشلاغم، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات–دراسة حالة مؤسسة الصيانة الشرق**، المجلد 31، العدد 01، 2020.

8) المهدي سوايح، ورياض العينوس، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقا للنموذج العائد على حقوق الملكية ومعيار CAMEIS دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018-2021**، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 22، العدد 01، 2023.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Thomas Arkan, **Detecting Financial Distress with the b-Sherrod Model: a Case Study**, Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia, nr 74, t. 2, 2015.
2) Brum Carla, **Management for Deposit Taking Microfinance Institutions**, CGAP Magazine, Issue 55, Washington, USA, May 2009.
3) Petrus Daniel Erasmus, **Evaluating value based financial performance measures, Dissertation presented for the degree of Doctor of Philosophy**, Stellenbosch University, Afrique du Sud, 2008.
4) Chashmi and Fadaee, **Impact of Financial performance and growthopportunitiers on succes or failure of companie sevidence from tehram stock exchange**, 2016.
5) Batchimeg Bayaraa, **Financial performance déterminants of Organizations the case of mongolien companies**, 2017.

الملاحـق

الملحق رقم01:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان

دور التقييم المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

تحية طيبة وبعد

في إطار القيام بدراسة ميدانية لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص **محاسبة وتدقيق**، نرجو من سيادتكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال الإجابة بصورة واضحة ودقيقة وموضوعية على الاستمارة التي نضعها بين أيديكم بغية السماح لنا بإنجاز هذا العمل بصورة جدية وصادقة.

كما نتعهد ونضمن لكم سرية المعلومات المقدمة وبأنها لن تستخدم إلا في إطار هذه الدراسة ولأغراض البحث العلمي.

ملاحظة هامة: المرجو منكم الإجابة بوضع علامة (X) في المكان المناسب.

شكرا جزيلا على تعاونكم

من إعداد الطالبتين:

- هبة دشوشة
- سناء جرار

تحت اشراف الأستاذ:

أ.د/ عنتر بوتيارة

السنة الجامعية: 2024/2023

المحور الأول: المعلومات الشخصية

الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

السن:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

الوظيفة:

مدير ☐ إداري ☐ أستاذ ☐ رئيس مصلحة ☐

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ اخرى ☐

التخصص الأكاديمي:

محاسبة ☐ **مالية** ☐ **أخرى** ☐

سنوات الخبرة:

أقل من 3 سنوات ☐ **من 4 إلى 10 سنوات** ☐ **أكثر من 15 سنة** ☐

المحور الثاني: وعي المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بمدى أهمية التقييم المالي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد في فهم صحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.					
02	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على فهم مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.					
03	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساعد المؤسسة على اجراء الرقابة المالية، وبالتالي تعديل وتصحيح الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد.					
04	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في تعزيز عوامل القوة ومواجهة عوامل الضعف في بيئة المؤسسة.					
05	تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي مستقبلا					
06	تعتقد أن التقييم المالي يساعد على التخطيط المالي لإدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة					
07	تعتقد أن تقييم الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حول نجاح الاستثمار من خلال توفير معلومات دقيقة					
08	يمكن استخدام البيانات المالية لتحسين شفافية المؤسسة وجذب المزيد من الاستثمارات					
09	تعتبر أن متابعة الأداء المالي بانتظام يساعد في تحديد المشاكل المحتملة وتصحيحها					
10	يمكن استخدام تقييم الأداء المالي لتحسين تخطيط وإدارة الموارد المالية بشكل أكثر فعالية					

المحور الثالث: عملية التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	البيانات المالية هي أساس التقييم المالي، وهي توفر لمحة سريعة عن الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها في وقت محدد (بيان الدخل، بيان الميزانية، وبيان التدفق النقدي)					
02	فهم هذه البيانات المالية أمر بالغ الأهمية لإجراء تقييم مالي شامل، ومن خلال تحليل الأرقام والاتجاهات والعلاقات ضمن هذه البيانات، يمكن لمؤسستكم الحصول على نظرة ثاقبة حول أدائها المالي وموقعها.					
03	يعد تحليل الإيرادات والتكاليف عنصرا أساسيا في التقييم المالي، فهو يساعد مؤسستكم على فهم مصادر إيراداتها وهيكل التكلفة والربحية.					
04	تساعد نسب الربحية في تقييم قدرة مؤسستكم على تحقيق الأرباح وبرحيتها الإجمالية، وأنها توفر نظرة ثاقبة عن كفاءتها، واستراتيجية التسعير، وهيكل التكلفة.					
05	من خلال تحليل نسب الربحية، يمكن لمؤسستكم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ومقارنتها بمعايير الصناعة، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التسعير والتشغيل.					
06	تعد السيولة والملاءة المالية من الجوانب الحاسمة للتقييم المالي. وهي تقوم بتقييم قدرة مؤسستكم على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على التوالي.					
07	من خلال تقييم السيولة والملاءة المالية، يمكن لمؤسستكم ضمان استقرارها المالي، وإدارة التدفق النقدي بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض والاستثمار.					
08	توفر أنماط التدفق النقدي رؤى حول قدرة مؤسستكم على توليد النقد، وإدارة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، والوفاء بالتزاماتها المالية.					
09	من خلال فحص أنماط التدفق النقدي، يمكن لمؤسستكم تقييم استدامة عملياتها، وتحديد مشكلات التدفق النقدي المحتملة، واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مستنيرة.					
10	يعد عائد الاستثمار (ROI) مقياساً حاسماً لتقييم ربحية وكفاءة الاستثمارات لمؤسستكم، وهو يقيس العائد الناتج من الاستثمار بالنسبة إلى تكلفته.					

11	من خلال حساب عائد الاستثمار، يمكن لمؤسستكم تقييم فعالية استثماراتها، ومقارنة خيارات الاستثمار المختلفة، واتخاذ قرارات مستنيرة لتخصيص رأس المال.					
12	توفر النسب المالية نظرة ثاقبة لمختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة ووضعها، فهي تساعد في تقييم الربحية والسيولة والملاءة والكفاءة والمؤشرات الرئيسية الأخرى.					
13	من خلال تفسير النسب المالية، يمكن لمؤسستكم الحصول على فهم أعمق لصحتها المالية، وتحديد الاتجاهات، واتخاذ قرارات مستنيرة.					
14	تحليل SWOT هو أداة استراتيجية تستخدم لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى مؤسستكم.					
15	تحليل SWOTيساعد على تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات الخارجية، التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي لمؤسستكم وموقعها					

المحور الرابع: نظام عملية التقييم واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في عملية التخطيط المستقبلي					
02	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف نقاط الضعف والقوة بمؤسستكم					
03	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق التوسعة أو إنشاء استثمار جديد					
04	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في إدارة المخاطر الاستثمارية في المؤسسة					
05	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في كشف بعض المشكلات وتصحيحها في وقتها.					
06	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بالتمويل (اختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل)					
07	استخدام نتائج عملية التقييم المالي في اتخاذ قرار متعلق بتوزيع الأرباح (ادارة الأرباح التي حققتها المؤسسة)					

الملحق رقم02: مخرجات SPSS

الجنس

		Frequency	Percent
Valid	ذكر	19	63.3
	انثى	11	36.7
	Total	30	100.0

السن

		Frequency	Percent
Valid	30>	6	20.0
	30-50	9	30.0
	50<	15	50.0
	Total	30	100.0

الوظيفة

		Frequency	Percent
Valid	مدير	3	10.0
	اداري	13	43.3
	رئيس مصلحة	12	40.0
	استاذ	2	6.7
	Total	30	100.0

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent
Valid	ليسانس	10	33.3
	ماستر	15	50.0
	اخرى	5	16.7
	Total	30	100.0

التخصص الاكاديمي

		Frequency	Percent
Valid	محاسبة	14	46.7
	مالية	10	33.3
	اخرى	6	20.0
	Total	30	100.0

سنوات خبرة

		Frequency	Percent
Valid	3>	6	20.0
	4-10	8	26.7
	15<	16	53.3
	Total	30	100.0

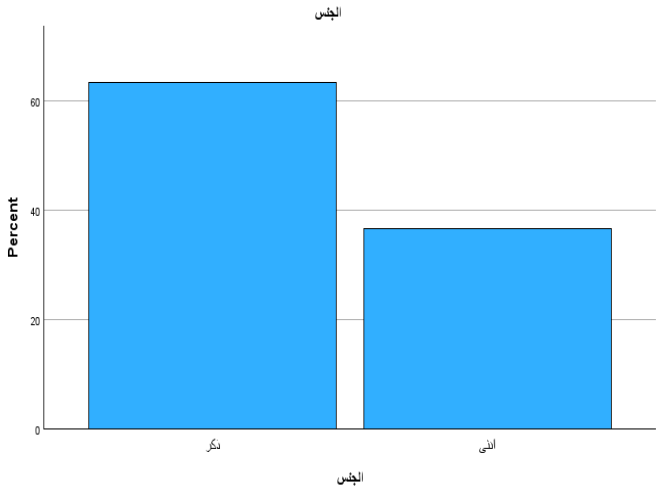

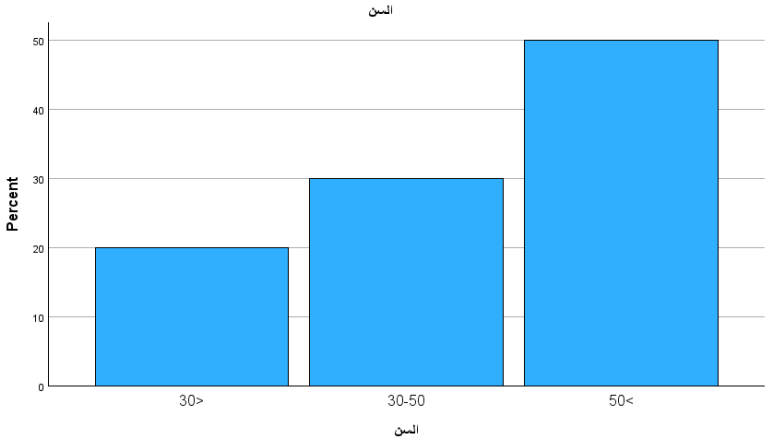
السن
Percent
50
40
30
20
10
0
30>
30-50
50<
السن

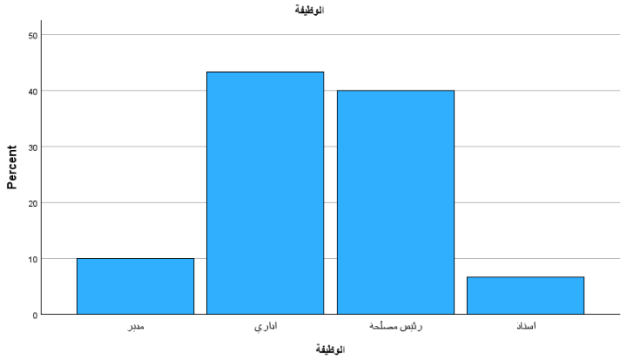
الوظيفة
Percent
50
40
30
20
10
0
مدير
اداري
رئيس مصلحة
استاذ
الوظيفة

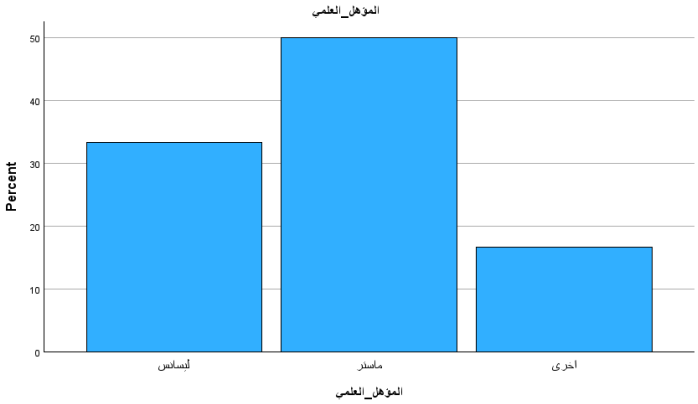
المؤهل_العلمي
Percent
50
40
30
20
10
0
ليسانس
ماستر
اخرى
المؤهل_العلمي

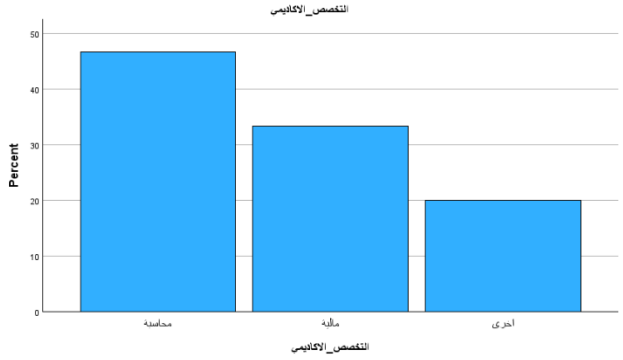
التخصص_الاكاديمي
Percent
50
40
30
20
10
0
محاسبة
مالية
اخرى
التخصص_الاكاديمي

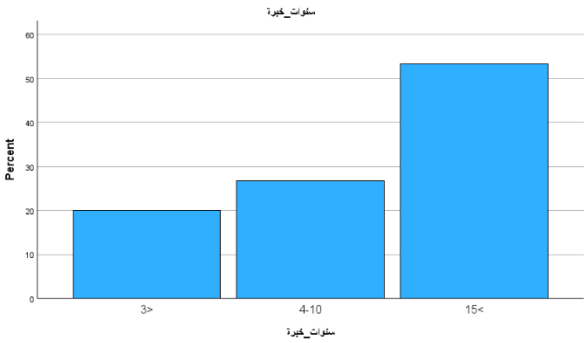
سنوات_خبرة
Percent
60
50
40
30
20
10
0
3>
4-10
15<
سنوات_خبرة